سعادة أمين عام الأمم المتحدة السيّد بان كي مون،

أكتب إليكم بخصوص المنطقة الاقتصاديّة الخالصة العائدة للبنان والتي كنّا قد أودعناكم سابقاً بتاريخ 9 تموز 2010 و11 تشرين الأول 2010 الإحداثيات الجغرافيّة العائدة على التوالي للحدود الجنوبيّة والجنوبيّة الغربيّة للمنطقة الاقتصاديّة الخالصة العائدة حيث أصبحت الحدود البحرية الجنوبية تمتد من النقطة B1 الموجودة على الشاطئ عند رأس الناقورة (النقطة الأولى في لائحة إحداثيات اتفاقية الهدنة لعام 1949) ولغاية النقطة (23) المتساوية الأبعاد بين الدول الثلاث المستفيدة والتي يفترض أن تنال موافقة هذه الدول عليها والمتمثلة بالإحداثيات الجغرافيّة التاليّة:

Point 23: Lat. 33° 31' 51.17"
Long. 33° 46' 08.78"

إن هذه النقطة (23) لا تمثّل النهاية الجنوبية للخط البحري الذي يتوسط ما بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية القبرصية الذي يفصل ما بين المنطقتين الاقتصاديتين العائدتين لكلّ منهما وإنّما تعتبر نقطة مشتركة بين لبنان وقبرص فقط وهي نقطة غير نهائية وبالتالي لا يمكن اعتبارها نقطة انطلاق بين قبرص وأية دولة أخرى خاصة وأنها تعتبر نقطة كسائر النقاط على هذا الخط.

وقعت جمهورية قبرص وإسرائيل، القوّة القائمة بالاحتلال، في 17 كانون الأول 2010 اتفاقاً حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما اعتمد الاتفاق المذكور النقطة (1) كنقطة فصل مشتركة بين لبنان وإسرائيل، وهو ما يتنافى كلياً مع النقاط الجغرافية التي كان قد سبق ان أودعها لبنان لدى الأمم المتحدة، وبحيث تمّ قضم جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان، وهذا ما يشكل اعتداءً صارخاً على حقوقه السيادية على منطقته الاقتصادية الخالصة.
إن هذا الاتفاق الذي ينتهك حقوق لبنان السيادية والاقتصادية قد يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، سيما إذا ما قررت إحدى الدول منفردة ممارسة سلطة سيادية على المنطقة التي يعتبرها لبنان جزء لا يتجزأ من منطقته الاقتصادية الخالصة.
تعترض دولة لبنان على الاتفاق الموقّع بين قبرص وإسرائيل حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة كونه يطال بنقاط تقع شمالي خط الحدود البحرية الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية المحدد ما بين النقطة B1 والنقطة (23)، وتتمنى على الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ التدابير كافة التي يراها مناسبة تجنباً لأي نزاع، وحفاظاً على السلم والأمن الدوليين.
أنتهز هذه الفرصة، لأعبّر لكم عن فائق احترامي وتقديري.

وزير الخارجيّة والمغتربين

عدنان منصور

بيروت في ٢٠١١/٦/٢٠